



كلمة ذ. محمد الصبار

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية

في

الحوار التفاعلي حول العدالة الانتقالية

خلال الدورة 37 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

جنيف، مارس 2018

يتشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية بالمشاركة في هذا الحوار التفاعلي معكم من أجل إطلاعكم على مستجدات التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية . كما تعلمون السيد المقرر الخاص، كُلف المجلس الوطني بالمغرب بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ابتداء من سنة 2006. وقد أسفر تنفيذ التوصيات الصادرة في مجال العدالة الانتقالية عن النتائج التالية:

فيما يخص إثبات الحقيقة، تم الكشف عن مصير 805 حالات وفاة تهم ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاستعمال غير المتناسب للقوة العمومية . وتم تحديد أماكن دفن 385 حالة، واستخراج رفات 185 متوفى.

أما فيما يخص جبر الأضرار الفردية، فقد بلغ عدد المستفيدين من التعويضات المالية أكثر من 27 ألف مستفيد، بمبلغ إجمالي قيمته حوالي 204 مليون دولار أمريكي، واستفاد 1335 ضحية وذوي حقوقهم من برامج الإدماج الاجتماعي و 540 حالة من تسوية الوضعية الإدارية والمالية، وأكثر من 18 ألف مستفيد من التغطية الصحية.

وفيما يخص برنامج حفظ الذاكرة والتاريخ والأرشيف، تم إعادة تأهيل مقابر تحتضن رفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة الماضية لحقوق الإنسان في كل من مدن الدار البيضاء والناظور وأكادز ومكنة.

وفي مجال جبر الأضرار الجماعية، استهدف البرنامج المتعلق بها 13 منطقة بالمغرب، وتابع المجلس الوطني تفعيل 149 مشروعا رامتعزيز قدرات الفاعلين المحليين وحفظ الذاكرة وتحسين شروط عيش السكان وتعزيز حقوق الطفل والمرأة، وقد بلغ المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج حوالي 16 مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة قد تمتدسرتها، وخاصة ما يتعلق بتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كالتعذيب والاختفاء القسري وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وسيصدر تقرير مفصل عن المجلس الوطني يتناول الحصيلة المتعلقة بمسلسل العدالة الانتقالية في المغرب وسنوافيكم بنسخة منه فور إصداره.

وشكرا